الأمم المتحدة

A/HRC/32/28

الجمعية العامة

Distr.: General
11 April 2016
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والثلاثون

البندان ٢ و٦ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

GE.16-05870(A)

1605870

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

ألف- تقديم التقرير

١- يقدَّم هذا التقرير عملاً بمقرَّر مجلس حقوق الإنسان ١١٩/١٧ الذي طُلب فيه إلى الأمانة أن تقدم تحديثاً كتابياً سنوياً للمعلومات المتعلقة بعمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتلك المتعلقة بالموارد المتاحة له. وقد أعدّت الأمانة هذا التقرير بالتشاور مع مجلس أمناء صندوق التبرعات وأقرّه مجلس الأمناء. ويقدِّم هذا التقرير استعراضاً عاماً للمساهمات والنفقات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مع بيان للإجراءات المتخذة لتشغيل الصندوق منذ تقديم التقرير السابق (A/HRC/29/22). كما يقدم التقرير بياناً للنتائج المحقَّقة بتنفيذ مختلف الأنشطة المموَّلة من صندوق التبرعات خلال عام ٢٠١٥.

باء- معلومات أساسية

٢- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٧/٦ إلى الأمين العام إنشاء صندوق تبرعات خاص بتقديم المساعدة المالية والتقنية كي يوفر، إلى جانب آليات التمويل المتعددة الأطراف، مصدراً للمساعدة المالية والتقنية لمعاونة البلدان في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع البلد المعني وبموافقته. وطلب المجلس في قراره ٢١/١٦ تعزيز صندوق التبرعات وتشغيله من أجل توفير مصدر للمساعدة المالية والتقنية لمعاونة البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الحالة فيها. وطلب المجلس أيضاً إنشاء مجلس أمناء وفقاً لقواعد الأمم المتحدة.

٣- وأُنشئ صندوق التبرعات في عام ٢٠٠٩. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تشغيله بتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى الدول التي طلبت الدعم أو وافقت على تلقّيه. وقُدِّم الدعم انطلاقاً من روح القرار المؤسِّس لآلية الاستعراض الدوري الشامل الذي يذكر أن من أهداف الاستعراض تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع (قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، الفقرة ٤(أ) من المرفق)، والوفاء بالتزامات الدولة وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرة ٤(ب))، والنهوض بقدرة الدولة وبالمساعدة التقنية المقدمة إليها، بالتشاور مع الدولة المعنية وبموافقتها (المرجع نفسه، الفقرة ٤(ج)).

ثانياً- تشغيل صندوق التبرعات

ألف- مجلس أمناء صندوق التبرعات

٤- إن أعضاء مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان هم أيضاً أعضاء مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل (انظر الوثيقة A/HRC/29/22، الفقرة ٤)، وهم مكلَّفون بمهمة الإشراف على إدارة الصندوق الأخير. وهؤلاء الأعضاء هم السيدة ماري كلير أكوستا يوركيدي (المكسيك)، والسيد كريستوفر سيدوتي (أستراليا)، والسيدة لين ليم (ماليزيا)، والسيد فاليريو نيكولاي (رومانيا)، والسيدة إيزي ساذرلاند - أدّي (غانا)، والسيدة إلزَه براندس كيريس (لاتفيا). وقد عُيِّنت السيدة براندس كيريس في مجلس الأمناء في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥ خلفاً للسيد فاليريو نيكولاي (رومانيا) الذي استقال في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وانتخب مجلس الأمناء السيدة ليم رئيسةً له للفترة الممتدة من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وعند انتهاء مدة ولايتها، سيخلُفها السيد سيدوتي الذي قام مجلس الأمناء في دورته الخامسة المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٦ في جنيف بانتخابه رئيساً.

٥- وفي إطار من التشاور الوثيق مع مختلف أقسام مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يركز مجلس الأمناء اهتمامه على التوجيه العام لتشغيل صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وذلك بإسداء المشورة في مجال السياسات.

٦- ومنذ تقديم التقرير السابق، لم يجتمع مجلس الأمناء سوى مرةً واحدة بعد أن أُلغي دورته الثانية التي كان من المقرر عقدها في عام ٢٠١٥، إسهاماً منه في جهود المفوضية السامية لخفض النفقات. وفي دورة مجلس الأمناء التي عُقدت، أي دورته الخامسة، قدم المجلس التوجيه في مجال السياسات إلى المفوضية السامية بهدف تحقيق أقصى قدر من الفعالية للمساعدة التقنية والدعم المالي المقدمين إلى الدول في إطار التنفيذ القُطري للتوصيات المنبثقة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل وعن غيرها من الآليات الدولية.

٧- وخلال الدورة، رحب مجلس الأمناء بما تلقّى من معلومات عن التأثير المطرد الذي تحققه استراتيجية المفوضية السامية لدعم عملية المتابعة، والتي تركز على الآليات والعمليات الوطنية للمتابعة على الصعيد القُطري. وأشار مجلس الأمناء إلى شدة إعجابه بفكرة تصميم قاعدة بيانات تجريبية للرصد لتيسير إحالة التوصيات المتصلة ببلد بعينه الصادرة عن جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، من المؤشر العالمي لحقوق الإنسان إلى قاعدة بيانات وطنية للرصد. وتؤدي قاعدة البيانات التجريبية عدة وظائف رئيسية تشمل إمكانية تجميع كل التوصيات بحسب موضوعها، وهو ما يساعد في تيسير تنفيذها باتّساق. كما تتيح للجهات الأخرى صاحبة

المصلحة، لا للحكومة فحسب، فرصة رصد التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. وحالياً، تخضع قاعدة البيانات الوطنية هذه للمرحلة الأخيرة من عملية الاختبار، وستقدَّم إلى الدول بالمجان في المستقبل القريب بناءً على الطلب.

٨- وخلال الدورة، سنحت لمجلس الأمناء الفرصة ليناقش مع المفوضية السامية كيفية تقديم دعم أكثر فعالية إلى الدول لتمكينها من تحقيق تأثير مطّرد. ورأى مجلس الأمناء أنه ينبغي للمفوضية السامية أن تواصل التركيز على مجال تعزيز الآليات والعمليات الوطنية للمتابعة. وأشاد مجلس الأمناء بتواصل تلك الجهود والتوسّع فيها، كما شجع المفوضية السامية بقوة على بحث سبلٍ لتقديم مساعدة وتعاون تقنيين أكثر تركيزاً بهدف مساعدة الدول في تنفيذ توصيات رئيسية محددة متصلة بحقوق الإنسان وفي معالجة قضايا محددة.

باء- الرؤية الاستراتيجية

٩- مثلما ذُكر في تقريرين سابقين (A/HRC/26/54 وA/HRC/29/22)، ما برحت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تنمّي قدرتها على تقديم مزيد من الدعم إلى الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ نتائج عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك عن طريق تشغيل صندوق التبرعات. وقد شمل ذلك الجهد انتهاج نهج متكامل لدعم تنفيذ التوصيات المنبثقة عن جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

١٠- وقد جدّدت المفوضية السامية رؤيتها الاستراتيجية لمتابعة الاستعراض الدوري الشامل لتجعلها أكثر استباقاً ومنهجيةً وتوجّهاً نحو تحقيق النتائج. ومكّنت هذه الرؤية المجدَّدة المفوضية السامية من تقديم دعم أكثر فعالية إلى الدول على أرض الواقع، إما مباشرةً أو بضمان دمج الدعم في برامج المتابعة التي تنفذها الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، لتمكين الدول من تحقيق نتائج ملموسة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

١١- ومثلما ذُكر في التقرير السابق، ركّزت المفوضية السامية دعمها على إنشاء الآليات والعمليات الوطنية للمتابعة و/أو تعزيزها. ومن العناصر الرئيسية المحددة لزيادة فعالية المتابعة على الصعيد الوطني وجود هيئة مشتركة بين المؤسسات تؤدي وظيفتها جيداً، إلى جانب اعتماد خطة عمل للتنفيذ تحدِّد بوضوح النتائج والأولويات القابلة للتحقيق، والوكالات الحكومية الوطنية المسؤولة عن التنفيذ، ومؤشرات وجداول زمنية لقياس الأثر. وعلاوة على ذلك، ما فتئت المفوضية السامية تقدم الدعم فيما يتعلق بقضايا مواضيعية رئيسية تحظى بالأولوية مشمولة بخطط عمل التنفيذ من هذا القبيل.

١٢- وواصلت المفوضية السامية توثيق الممارسات الجيدة، إذ إنها تشكل أداةً أساسية للدول، حيث يمكنها أن تعتمدها وتكيِّفها وفقاً للسياقات والأحوال الوطنية لكل منها من أجل تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان بفعاليةٍ أكبر.

ثالثاً- النتائج المحقَّقة بتنفيذ الأنشطة المدعومة من صندوق التبرعات خلال عام ٢٠١٥

١٣- يقدم هذا الفرع أمثلةً للنتائج التي حُققت بتنفيذ طائفة من الأنشطة الرامية إلى دعم الدول في تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان تنفيذاً متكاملاً على أرض الواقع.

١٤- ففي أفغانستان، تم تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى وحدة دعم حقوق الإنسان بوزارة العدل. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن طريق مشروعه المتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان في أفغانستان، نُظم برنامج تدريبي مدته خمسة أيام لأخصائي الوحدة. وكان الهدف من ذلك تقديم الدعم التقني والمساعدة في بناء القدرات لمعاونة الحكومة على المعالجة السليمة للفجوات الجوهرية التي تعتري قدرتها على تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وملاحظاتها الختامية، ولا سيما التوصيات المنبثقة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل. وأثناء البرنامج التدريبي، بُحثت خطة العمل الوطنية (للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧)، مع التركيز على الهيئات والشركاء الأساسيين في عملية التنفيذ، والتحديات، والفرص. كما نوقشت مسألة التعاون الوثيق بين الوحدة واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان. وعُيِّن خبير استشاري وطني ليساعد الوحدة في مراجعة القوانين الأفغانية في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتحديد التعديلات اللازمة.

١٥- وباستخدام إطار برامج الأمم المتحدة القطرية، وبالاستفادة من تجربة التعاون مع بربادوس في عام ٢٠١٥، وسّعت المفوضية السامية تعاونها مع بلدان المنطقة ليشمل دول شرق البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية، وبهذا التعاون قُدم الدعم إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومركزي تنسيق الاستعراض الدوري الشامل الكائن مقرّهما في مكتب منسِّق الأمم المتحدة المقيم في بربادوس ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

١٦- وفي البوسنة والهرسك، تحرّكت السلطات المعنية نحو إنشاء آلية فعالة للإبلاغ والمتابعة المتكاملين فيما يتعلق بتنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وعمل المستشار المعني بحقوق الإنسان مع وزارة حقوق الإنسان واللاجئين من أجل طرح مسألة الإبلاغ والمتابعة المتكاملين فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان ومسألة وضع قائمة بالأنشطة ذات الأولوية. فجمّع المستشار للوزارة توصيات الاستعراض الدوري الشامل وقدم مقترحاً للإبلاغ المتكامل عن تنفيذها كأسلوب لمتابعة عملية صياغة تقرير الدولة المتعلق بالجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل. وقد اضطلع المستشار أيضاً بدور رئيسي في تنسيق الورقات المشتركة المقدمة من فريق الأمم المتحدة القطري إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٧- وفي تشاد، بادرت وحدة المستشار المعني بحقوق الإنسان ووزارة العدل وحقوق الإنسان، عن طريق إدارتها العامة لحقوق الإنسان، بالاشتراك مع اللجنة المشتركة بين الوزارات، إلى تنظيم اجتماعات بشأن وضع جدول زمني لإعداد التقارير التي حلّ موعد تقديمها، ووضع

استراتيجيات لتحسين رصد تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك بشأن الحاجة إلى تنفيذ برامج لبناء قدرات أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات. وقُدم الدعم إلى هذه اللجنة في استحداث خطة عملها للاستعراض الدوري الشامل، بما يشمل تقديم الدعم إلى ثلاث حلقات عمل استهدفت، على التوالي، مراكز التنسيق الحكومية والشركاء التقنيين والماليين ومنظمات المجتمع المدني.

١٨- وفي كوستاريكا، واصل مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الإقليمي في أمريكا الوسطى تعزيز عمل اللجنة القائمة المشتركة بين المؤسسات المتعلق بتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، وأسدى المشورة التقنية بشأن التوصيات التي أولاها البلد الأولوية.

١٩- وفي الجمهورية الدومينيكية، أُحرز تقدم في استحداث خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، وقد بُدئت هذه العملية رسمياً في آذار/مارس عام ٢٠١٥. وفُرغ من إجراء سلسلة من المشاورات على الصعيدين الوطني والإقليمي وعُمِّمت عدة مشاريع للخطة على منظمات المجتمع المدني وهيئات الدولة ونُوقشت معهما. وأدى الدعم المقدم من صندوق التبرعات إلى زيادة قدرة المستشار المعني بحقوق الإنسان على مساعدة الحكومة ومنظمات المجتمع المدني خلال العملية. وقُدمت إلى الحكومة بانتظام تعليقات وتوصيات بشأن العملية ومضمون الخطة، لتنظر فيها وتتخذ مزيداً من الإجراءات. كما فُرغ من منهَجَة التوصيات الأساسية المنبثقة عن هيئات معاهدات حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل ومن تقديم مقترح أولي بشأن اعتماد آلية لمتابعة تنفيذ الخطة. وأُرجئ إطلاق الخطة رسمياً إلى عام ٢٠١٦.

٢٠- وعن طريق عمل المستشار المعني بحقوق الإنسان المعيَّن في دولة جامايكا، حَدّثت جامايكا وثيقتها الأساسية الموحّدة فزادت، بالتالي، امتثالها للآليات الدولية لحقوق الإنسان وعملها معها. وقُدم عدد من التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل. وعزَّز الدعم المقدم من صندوق التبرعات قدرة كل من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية واللجنة المشتركة بين الوزارات على الوفاء بالتزامات الدولة المتعلقة بالإبلاغ وفقاً للالتزامات والمعايير الدولية، مثلما أُوصت به الحكومة أثناء الاستعراض الدوري الشامل.

٢١- وفي كازاخستان، كان هدف المساعدة والدعم التقنيين المقدمين هو مواصلة توعية أصحاب الحقوق والمكلَّفين بواجبات بالنهج الكلي لمتابعة تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان الذي يتحقق باعتماد خطة عمل وطنية شاملة بشأن حقوق الإنسان وإنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة. ومن أجل رفع مستوى الفهم والمعرفة لدى سلطات الدولة، على وجه الخصوص، عُقدت حلقة عمل وطنية عن أفضل الممارسات المتصلة بخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وتعزيزاً لقدرة الآلية الوطنية الوقائية، قُدم التدريب على معايير الزيارات الوقائية إلى ١٤٥ من الأعضاء الجدد للآلية. كما بُذلت جهود لتعديل قانون الآلية الوطنية الوقائية من أجل تمديد ولاية الآلية.

٢٢- وفي كينيا، استُخدمت موارد صندوق التبرعات، بطلبٍ من الحكومة، للاشتراك في تمويل عملية مشاورات وطنية استغرقت ثلاثة أيام، عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. ونُفذت العملية بقيادة الحكومة وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وشملت مشاركة منظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان. وكان من أهداف العملية استحداث خطة تنفيذ ليوافق عليها مجلس الوزراء تنص على إنشاء آلية للرصد. وتتواصل حالياً عملية وضع الصيغة النهائية لخطة التنفيذ.

٢٣- وأنشأت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً فريقَ خبراء عامل ضمن الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة كُلِّف بولاية تقديم الدعم الموضوعي إلى الهيئة الحكومية المشتركة بين القطاعات لحقوق الإنسان، التي أُنشئت عقب الاستعراض الدوري الشامل الأول للحالة في مقدونيا. وفي عام ٢٠١٥، أصبحت الهيئة المشتركة بين القطاعات مُلِمّةً بالنظام الدولي لحقوق الإنسان، وبكيفية تنفيذ التوصيات تنفيذاً متكاملاً، وبالنُهُج والقدرات القائمتين على الحقوق اللازمتين لآليةٍ مثلها لضمان فعالية تنفيذ التزامات البلد المتعلقة بحقوق الإنسان والتوصيات الصادرة عن الآليات الدولية.

٢٤- وفي مالي، قُدمت المساعدة إلى السلطات في إعداد خطة عمل لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وعُقدت حلقة عمل عن الاستعراض الدوري الشامل لممثلي كل من مؤسسات مالي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأثناء حلقة العمل، أوصى المشاركون بإنشاء هيئة وطنية واحدة بدمج مختلف اللجان المشتركة بين الإدارات القائمة أصلاً في البلد.

٢٥- وفي موريتانيا، وضعت اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات للتعاون مع آليات حقوق الإنسان، في تموز/يوليه، الصيغة النهائية لتقرير الدولة المتعلق بالجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل. واستناداً إلى المشروع المموَّل من صندوق التبرعات، تمكّنت الحكومة من إنجاز جميع أنشطة التدريب وبناء القدرات، وأَطلعت البرلمان ومنظمات المجتمع المدني على مسوّدة التقرير الدوري الشامل ساعيةً بذلك إلى جعل العملية أكثر تشاركيةً وشمولاً للجميع.

٢٦- وفي نيجيريا، قُدم الدعم إلى الحكومة لتعزيز اللجنة المشتركة بين الوزارات ورُسمت واعتُمدت، بدعمٍ من خبير استشاري وبالتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة، خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وشملت تلك الجهات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

٢٧- وقد قدم مكتب المفوضية السامية الإقليمي في أمريكا الوسطى، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، المساعدة إلى الإدارة الوطنية للسجل المدني بالمحكمة الانتخابية. حيث نُفذ برنامج مشترك لترويج تسجيل المواليد فيما بين شعوب نغابيه - بوغليه الأصلية التابعة لديانة "ماما تاتا" والمقيمة في المناطق النائية والرافضة تقليدياً لتسجيلهم، وكذلك لتوفير وثائق هوية لأفراد تلك المجتمعات المحلية. وأجرى المكتب الإقليمي والمحكمة الانتخابية تحرّياً

للوقوف على أسباب عزوف هذه المجتمعات المحلية عن تسجيل المواليد. وشمل المشروع تنفيذ أنشطة لبناء الثقة بين المحكمة الانتخابية وزعماء "ماما تاتا" الدينيين، استُتبِعت بإيفاد بعثات لتسجيل المواليد وصلت إلى ثمانية مجتمعات محلية في منطقتي تشيريكي وبوكاس ديل تورو.

٢٨- وفي باراغواي، قُدمت المساعدة التقنية إلى مؤسسات الدولة لتنفيذ التوصيات ذات الأولوية في ثلاثة مجالات مواضيعية، ولتعزيز قدرات وزارة الخارجية ووزارة العدل وشبكة حقوق الإنسان التابعة للسلطة التنفيذية، وذلك بهدف تعزيز قدرة الدولة على متابعة تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان وعلى رصده والإبلاغ عنه، ولا سيما باستخدام وتوطيد "نظام رصد التوصيات"، وهو قاعدة بيانات يُشار إليها باللغة الإسبانية بالاسم المختصر "SIMORE". وحَفَز الدعم المقدم من صندوق التبرعات التعاون على تيسير تنفيذ التوصيات المتعلقة بمكافحة الفقر وتعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في المناقشات التي تمسّها وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وباستخدام نظام رصد التوصيات، وامتثالاً لأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتوصيات الدولية المتصلة بها، قُدمت المساعدة التقنية لاستحداث خطة عمل وطنية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اعتُمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، ودعمت المفوضية السامية أيضاً نشر الخطة. ورُسمت الخطة بمشاركة نشطة من المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشكل خطة العمل هذه مثالاً جيداً لكيفية ترجمة الالتزامات والتوصيات الدولية إلى أعمال حكومية.

٢٩- ولا يزال مكتب المفوضية السامية الإقليمي في أمريكا الجنوبية ينفذ مشروعاً إقليمياً لدعم متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل عن طريق المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة في الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو وتشيلي. وفي عام ٢٠١٥، أُضيفت إكوادور إلى المشروع الإقليمي. وتم تعيين مستشار وطني لشؤون الاستعراض الدوري الشامل في مكتب منسِّق الأمم المتحدة المقيم في كل من هذه البلدان، بهدف دعمها لتحقيق الأهداف التالية: (أ) إنشاء هيئات وطنية تنسيقية تُعنى بإبلاغ آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومتابعة تنفيذ توصياتها تنفيذاً كلياً، استناداً إلى توصيات مجمَّعة بحسب الموضوع وتحظى بالأولوية؛ (ب) تقاسُم ممارسات وضع الأُطر والمقاييس، فضلاً عن دعم الجهود الوطنية الرامية إلى رصد التقدم المحرَز في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وإلى الإبلاغ عنه، (ج) إدماج التوصيات في الأُطر الحالية والجديدة للمساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة، وكذلك تنفيذ برامج على الصعيد القطري. وبالتعاون الموجَّه مع المنسقِّين المقيمين، أحرز المكتب الإقليمي تقدماً كبيراً في تعميم معايير مكافحة التمييز. وجرى تبادل الآراء بشأن الاستراتيجيات الإقليمية أثناء الاجتماع الإقليمي الذي عُقد في تشيلي للمستشارين الوطنيين لشؤون الاستعراض الدوري الشامل ومنسِّقي الأمم المتحدة المقيمين ومسؤولين آخرين في الأمم المتحدة. وعُقدت حلقات دراسية إقليمية للمسؤولين الحكوميين وللبرلمانيين في الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي والبرازيل وبيرو وتشيلي وأُسدَت إليهما المشورة التقنية الخاصة، فعُزِّزت بالتالي قدرتهما على متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل بالاتفاق على استراتيجيات ومنهجيات

لتجميع التوصيات. وعلاوة على ذلك، عُززت في تلك البلدان نفسها قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بعقد حلقات عمل ودورات تدريبية عديدة عن الاستراتيجيات المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل، ولا سيما عن متابعة تنفيذ التوصيات و/أو إعداد تقارير منتصف المدة.

٣٠- وفي السنغال، قُدمت المساعدة التقنية إلى اللجنة التقنية التي راجعت خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها آلية الاستعراض الدوري الشامل. وبنهاية عام ٢٠١٧، سيكون ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من التقارير متفقاً موضوعياً أو كلياً مع المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير، بما يرفع مستوى وفاء الدولة بالتزاماتها المتعلقة بإبلاغ هيئات المعاهدات، وكذلك مستوى مشاركتها في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٣١- وفي سيشيل، قدم المجلس الوطني للطفل التدريب إلى ٦٦ مدرّباً من قطاعات متعددة من وزارة الصحة ووزارة التعليم وإدارة الخدمات الاجتماعية ومختلف الإدارات الشرطية بغية تعزيز قدرات المكلفين بإنفاذ القانون. ومن أجل تحسين نظام قضاء الأحداث، أُجري تحليل للممارسات الحالية في مجال قضاء الأحداث ولكيفية استحداث دليل للإجراءات التشغيلية الموحّدة وآليات للرصد والتقييم.

٣٢- وفي جزر سليمان، قُدم الدعم بتعيين متطوّع وطني من متطوعي الأمم المتحدة في وزارة العدل والشؤون القانونية، عمل على نحو وثيق مع الهيئات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز ودعم إنشاء لجنة تنسيقية مشتركة بين الوزارات تُعنى بإبلاغ الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وأُنشئت فرقة عمل معنية بالاستعراض الدوري الشامل تقودها الحكومة، أجرت مشاورات إقليمية في عدة محافظات وجمعت معلومات من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. وضمنت تلك المشاورات تحقيق عملية تشاور تشاركية وشاملة للجميع، بما عزّز الإمساك بزمام العملية وأسهم في تحديد استراتيجيات للاستجابات الوطنية والمحلية من أجل معالجة الفجوات القائمة في مجال حقوق الإنسان.

٣٣- وفي السودان، شارك ٢٥ ممثلاً من لجنة العدالة ومفوضية العدالة والحقيقة والمصالحة وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الخرطوم في حلقة عمل عن العدالة الانتقالية. وهدفت جلسات حلقة العمل إلى زيادة معرفة المشاركين بالآليات الوطنية والدولية لتحقيق العدالة وزيادة مهاراتهم في إدماج أساليب تحقيق العدالة الانتقالية في تخصصاتهم المهنية إدماجاً فعالاً. وعُقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ حلقة عمل ثانية لأعضاء لجنة المصالحة. كما نُفِّذت أنشطة لتعزيز سيادة القانون في إقليم دارفور.

٣٤- وفي طاجيكستان، قُدمت المساعدة التقنية إلى الحكومة من أجل تعزيز هيكل وقدرات اللجنة المشتركة بين الوكالات لتنفيذ الالتزامات الدولية في ميدان حقوق الإنسان، وهي الهيئة العاملة كآلية وطنية للتنسيق. وينظر الرئيس حالياً في مشروع لائحة صِيغَ لتوسيع نطاق دور المجتمع المدني وتعزيز وظائف اللجنة في رصد وتنسيق متابعة تنفيذ التوصيات، للموافقة عليه.

وعُقدت ستة اجتماعات تشاورية بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل الصادرة عن جولته الأولى، كما عُقدت مشاورة عامة بشأن التقرير الوطني المتعلق بعملية الاستعراض الدوري الشامل، بمشاركة أكثر من ٥٠ ممثلاً لسلطات الدولة وبمشاركة واسعة من المجتمع المدني.

٣٥- وفي تيمور - ليشتي، أُنشئت في عام ٢٠١٤ لجنة توجيهية وطنية ذات قاعدة عريضة تتألف من ممثلي الحكومة والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل صياغة مشروع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وقُدم الدعم لزيادة قدرة تلك اللجنة على صياغة مشروع الخطة عن طريق عملية صياغة شاملة للجميع وتشاركية. وقد أُحرز بعض التقدم في هذا الصدد وأُعدّ أعضاء اللجنة، بقيادة وزارة العدل، عن طريق إدارتها الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة، مشروع دراسة أساسية عن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في البلد، وشمل هؤلاء الأعضاء ممثلين من الحكومة والمجتمع المدني ومكتب المدعي المعني بحقوق الإنسان والعدالة. وأُعدّت الدراسة استناداً إلى بحوث مكتبية وباتّباع مبادئ توجيهية محددة سلفاً.

٣٦- وفي تايلند، تصدَّرت وزارة العدل عملية التحضير للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقُدم الدعم إلى الوزارة بهذا الخصوص بغية رفع مستوى الوعي والفهم لدى الوكالات المعنية، وعُقدت للمسؤولين الحكوميين حلقة عمل عن الآثار المترتبة على التصديق على البروتوكول الاختياري.

رابعاً- الوضع المالي لصندوق التبرعات

الجدول ١

بيان الدخل والنفقات للفترة ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

الدخل أو النفقات	***المجموع***
الدخل	
التبرعات الواردة من الحكومات	**٤٤٨ ٠٢٥,١٠**
دخل متنوع والدخل من الفوائد المصرفية	**- ٩ ٤١٣,٥٠**
مجموع الدخل	**٤٣٨ ٦١١,٦٠**
النفقات	
تكاليف الموظفين	**١٢١ ٠٧٠,١٢**
أتعاب الخبراء والاستشاريين وتكاليف سفرهم	**٤٦١ ٧٩٣,٩٨**
سفر الموظفين	**٥٩ ٣٠١,٤٨**
سفر الممثلين	**٣٧ ٥٦٩,٨٢**

الدخل أو النفقات	*المجموع*
الخدمات التعاقدية	**٢٨ ٨٨٤,٠٠**
مصروفات التشغيل العامة	**١ ٦٩٩,٩٠**
اللوازم والمواد	**١٧ ٩٩٤,٠٠**
المنح والمساهمات والحلقات الدراسية	**٤٤٥ ٨١٦,٩٠**
تكاليف دعم البرامج	**١٥٢ ٦٣٦,٩٢**
مجموع النفقات	**١ ٥٥٣ ٣٥٧,٠٠**
صافي زيادة (نقص) الدخل على النفقات	**– ٨٨٨ ١٥٥,٥٢**
الرصيد الافتتاحي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥	**١ ٨٥٢ ٦٧٢,٥١**
تسويات/مدّخرات/مبالغ مردودة متنوعة إلى الجهات المانحة	**٠,٠٠**
إجمالي رصيد الصندوق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	**٩٦٤ ٥١٦,٩٩**

الجدول ٢

المساهمات المقدمة إلى صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، منذ إنشاء الصندوق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

الدولة المانحة	*المساهمة*
عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩	
كولومبيا	٤٠ ٠٠٠
الاتحاد الروسي	٤٥٠ ٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	٤٥ ٣٢٦
فترة السنتين ٢٠١٠–٢٠١١	
ألمانيا	١٤٨ ١٤٨
المغرب	٥٠٠ ٠٠٠
الاتحاد الروسي	٢٠٠ ٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	١٣٣ ٧٠٧
فترة السنتين ٢٠١٢–٢٠١٣	
أستراليا	٣٨٧ ٥٨٠
ألمانيا	٤٧٥ ٦٦٤
كازاخستان	٩ ٩٧٥
النرويج	٨٤٩ ١١٤

الدولة المانحة	*المساهمة*
فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥	
ألمانيا	٢٤٢ ٨٤٣
كازاخستان	٥٣ ٨٩٠
هولندا	٣٠ ٠٠٠
النرويج	٦٠١ ٧٣٢
عمان	١٠ ٠٠٠
مجموع التبرعات	**٤ ٥٨٥ ٩١٣**

٣٧- يبين الجدول ١ الوضع المالي المفصَّل لصندوق التبرعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (بيان الدخل والنفقات).

٣٨- ومنذ إنشاء صندوق التبرعات في عام ٢٠٠٩، تلقى مساهمات ماليه من عشرة بلدان، وهي: الاتحاد الروسي، وأستراليا، وألمانيا، وعمان (تعهّدات فحسب)، وكازاخستان، وكولومبيا، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا. ويقدم الجدول ٢ عرضاً عاماً لجميع المساهمات الواردة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، منذ إنشاء الصندوق حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقدمت ألمانيا مساهمات مالية إضافية بمبلغ ٦٤٩ ١٠٩ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٦.

٣٩- ومثلما ذُكر أعلاه، فقد بدأت الرؤية الاستراتيجية المجدَّدة التي اعتمدتها المفوضية السامية لعملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل تحقق تأثيراً مطّرداً في عدد من البلدان، إذ تُمكِّن هذه الرؤية المفوضية السامية من تقديم دعم منهجي إلى الدول يركّز على الآليات والعمليات الوطنية للمتابعة. ومن المتوقع أن تتواصل خلال فترة السنتين المقبلة زيادة الطلب على الدعم المالي المقدم من صندوق التبرعات. ومن ثم، فمن المسائل حاسمة الأهمية توسيع قاعدة الجهات المانحة للصندوق والحصول على المزيد من التمويل من أجل استدامة وضمان التطبيق العالمي للرؤية الاستراتيجية الجديدة للمتابعة على جميع الدول الأعضاء، وفقاً لمبدأ عالمية آلية الاستعراض الدوري الشامل.

خامساً- استنتاجات

٤٠- تقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد القطري. ومن ثم، فتوفّر الإرادة السياسية وتعزيز قدرة الدول على إحراز نتائج ملموسة مسألتان حيويتان لتحقيق الأهداف الرئيسية لعملية الاستعراض الدوري الشامل، وخصوصاً تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. وبغية تحقيق

هـذه الأهـداف، ظـلّ صـندوق التبرعـات يشـكل مصـدراً قيّمـاً لـدعم البلـدان فـي تنفيـذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان في كل منها.

٤١- ومثلما تبيّن أعلاه، فإن الرؤية الاستراتيجية المجدَّدة التي اعتمدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان لعملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل، التي تتسم بأنها أكثر استباقية ومنهجيةً وتركيزاً على تحقيق النتائج، قد مكّنت المفوضية من تقديم دعم منهجي إلى الدول في الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. فحُقّق تأثير مطّرد ونتائج ملموسة بتركيز الدعم المقدم على إنشاء و/أو تعزيز الآليات والعمليات الوطنية للمتابعة، بما في ذلك تقديم الدعم لإنشاء هيئات مشتركة بين المؤسسات، وصياغة خطط عمل للتنفيذ قابلة للتحقيق، وتنفيذ التوصيات المواضيعية ذات الأولوية والمحددة في خطط عمل التنفيذ المذكورة.

٤٢- إن الدعم الذي تقدمه المفوضية السامية لمساعدة الآليات والعمليات الوطنية للمتابعة على العمل بفعالية أكبر قد حقق دَفعةً أولية، ومن المهم الحفاظ على هذا الزخم بمواصلة دعم الدول في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتنفيذ التوصيات المواضيعية ذات الأولوية الصادرة في مجال حقوق الإنسان والتي قبلتها الدول خلال الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان في كل منها. ومن الأساسي أيضاً، في هذا الصدد، تزويد الدول بمجموعة من الأدوات الميسِّرة لتنفيذ تلك التوصيات.

٤٣- ومن المهم أيضاً مواصلة تطبيق نهج متكامل، على أوسع نطاق ممكن وبأقصى منهجية ممكنة، لمتابعة تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل. ومن شأن ذلك أن يساعد الدول في تحقيق المزيد من النتائج الملموسة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع.

٤٤- وينبغي بذل جهود متواصلة، بالتعاون الوثيق مع جهات فاعلة مختلفة، بما فيها منظمات المجتمع المدني، لتوثيق الممارسات المبشِّرة الناشئة المتعلقة بمتابعة الاستعراض الدوري الشامل. ولا تزال المفوضية السامية تولي اهتمامها على سبيل الأولوية لضرورة تقاسم هذه الممارسات الجيدة على أوسع نطاق ممكن. وستخصص المفوضية السامية كذلك بعض الموارد المالية الخاصة بصندوق التبرعات لتمويل الجهود الرامية إلى استحداث أدوات عديدة لزيادة فعالية المتابعة على أرض الواقع فيما يتعلق، مثلاً، بتعزيز وظائف المؤشر العالمي لحقوق الإنسان وتطوير قاعدة البيانات الوطنية للرصد المستمَدّة من المؤشر.

٤٥- وينبغي التأكيد مجدداً على أنه يتعين ضمان مشاركة الجهات الأخرى صاحبة المصلحة مشاركةً نشطة في عملية المتابعة والتشجيع على هذه المشاركة، حيث إنها أساسية لتحقيق تأثير مطّرد.

٤٦- ومن الحيوي تقديم المزيد من المساهمات إلى صندوق التبرعات من أجل ضمان استدامة الدعم المقدم إلى الدول في تنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وقد شجع مجلس أمناء صندوق التبرعات المفوضية السامية على المبادرة إلى الانخراط في مزيد من الجهود الموجّهة الرامية إلى زيادة حشد الموارد لصندوق التبرعات. وستقدَّم إلى مجلس الأمناء تحديثات محاسبية أكثر انتظاماً لضمان الإشراف السليم.